ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الدور السعودي في نشر الوهابية.. تطرف في خدمة الكيان الصهيوني

احمد عابدين

في حوار له مع صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، كشف ولي عهد السعودية محمد بن سلمان عن أسباب تصدير بلاده للفكر الوهابي في العالم، الذي يُتهم بأنه مصدر للإرهاب العالمي وفق الصحيفة، حيث قال إن «الاستثمار في المدارس والمساجد حول العالم مرتبط بالحرب الباردة، عندما طلبت الدول الحليفة من السعودية استخدام مالها لمنع تقدم الاتحاد السوفييتي في دول العالم الإسلامي، وأن الحكومات السعودية المتعاقبة فقدت المسار، والتمويل يأتي الآن من «مؤسسات» داخل السعودية وليس من الحكومة»، وهي الشهادة الموثقة التي تُثبت ضلوع الولايات المتحدة في نشر التطرف والتشدد في العالم الإسلامي، ولكن كيف دعمت الولايات المتحدة هذا الفكر المتطرف في العالم؟

قبيل الغزو السوفيتي لأفغانستان في نهاية ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٧٩، اتخذ الرئيس الأميركي - آنذاك - جيمي كارتر قراراً بتقديم مساعدات لمعارضي النظام الشيوعي الموالي للسوفييت في أفغانستان، وقال مستشار الأمن القومي لكارتر «زبيغنيو بريجنسكي» في مقابلة شهيرة عام ١٩٩٨ أنه كان على يقين بأن تلك المساعدات الأمريكية سوف تحفز تدخلاً سوفيتياً في كابول قائلاً «كنا نريد أن نهدي روسيا فيتنام الخاصة بها».

لكن في سبيل تحقيق الولايات المتحدة أهدافها من تلك الخطة تم تعزيز وتدعيم ما يسمى بـ«التطرف والتشدد» الإسلامي، حيث كان سبيل الولايات المتحدة في تحقيق تلك الخطة، فعقب التدخل السوفيتي في كابول واحتلال القوات الخاصة الروسية للمباني الحكومية والرئاسية والعسكرية والإذاعية بدعوى أن ذلك ينطبق مع معاهدة الصداقة التي كان قد تم توقيعها قبل عام، قَدِم بريجنسكي إلى القاهرة في الثالث من كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٠ كأول محطة في جولته المكوكية لتشكيل الحلف الأمريكي التي شملت الرياض وإسلام آباد، والتي اتفق فيها مع الرئيس الراحل أنور السادات على أن تكون مصر محطة انطلاق لتنفيذ الخطة وذلك عبر عدة وسائل أولها مشاركة الدولة في الحشد والتعبئة الدينية للقتال في أفغانستان ونصرة «المسلمين المستضعفين» ضد القوات الروسية، والأمر الأهم هو شحن الأسلحة السوفييتية المخزنة في المخازن المصرية وتقديمها إلى المجاهدين هناك لتظهر بأنها أسلحة تم اغتنامها من القوات الروسية، وبذلك يتم طمس أي بصمة للتدخل الأمريكي المباشر في الحرب.

وصباح اليوم التالي للقاء، بدأ السادات في تنفيذ الخطة بالحرف، فعقب أدائه صلاة الجمعة تحدث للصحفيين قائلاً بأن العالم الإسلامي يجب ألا يكتفي بإدانة الغزو السوفيتي ولكن يجب أن تكون هناك إجراءات فعلية، وعلى الدول الإسلامية والزعماء المسلمين الذين لزموا الصمت أن يقولوا كلمتهم الآن، مع التأكيد على أن جميع المصريين قد صلوا صلاة الغائب على أرواح أشقائهم الأفغانيين الذين سحقتهم الدبابات السوفيتية، وبعد يومين فقط كانت مصر تدعو لعقد مؤتمر قمة إسلامي لبحث ما سمي «الغزو السوفييتي»، مع إجراءات دبلوماسية تجاه روسيا وبعض الدول العربية التي انحازت لها، ثم بدأ العمل لشحن السلاح الروسي في مصر لأفغانستان والذي تم تخصيص مطار قنا له والذي كان معظمه من طرازات قديمة مع بدء الإنتاج بأحد المصانع الحربية في حلوان لينتج نفس هذه النوعية من الأسلحة إلى جانب السلاح.

وبدأت الدعوة لـ«الجهاد» بكلمة من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والذي علق في بداية الأمر على التدخل الروسي في أفغانستان بالقول بأنه «صراع بين الملحدين الأقوياء وبين المسلمين المستضعفين»، ثم التقطت السعودية الشرارة بعد لقاء بين «بريجنسكي» وولي العهد السعودي آنذاك فهد ووزير الدفاع سلطان، حيث بدأت المملكة في الحشد والدعم لـ«الجهاد» في أفغانستان، وبدأ نزوح المقاتلين إلى هناك من مواطنيها وباقي الراغبين من باقي الدول حيث وفرت لهم تذاكر السفر وخطوط الطيران الدائم إلى بيشاور وإسلام آباد، كما دفعت هيئات الإغاثة السعودية إلى العمل في بيشاور وأفغانستان.

ومن الجدير بالذكر أن أحد أبرز هؤلاء كان قائد تنظيم «القاعدة» الأسبق «أسامة بن لادن» الذي غادر السعودية نهاية عام ١٩٧٩ إلى أفغانستان حيث استطاع تأسيس مكتب الخدمات الذي تم الكشف على أنه كان برعاية جهاز الاستخبارات الباكستاني، وكيل جهاز المخابرات الأمريكية في الحرب.

والى جانب حشد آلاف من المقاتلين إلى أفغانستان، بدأت عملية التمويل والتي كان من ضمنها تقديم السعودية مبلغ ٨٠٠ مليون دولار إلى باكستان لدعمها في مناصرة المجاهدين الأفغان، وتم تكليف أمير الرياض وقتها والملك الحالي سلمان بإنشاء هيئة لدعم وجمع الأموال لصالح «الجهاد» في أفغانستان. وأصبح سلمان مديرًا للجنة جمع التبرعات من العائلة المالكة والسعوديين لدعم المجاهدين، ومع انتشار خطاب الدعوة للجهاد عملت السعودية على نشر الوهابية والتشدد في عموم البلاد الإسلامية عبر دعم الفكر المتشدد ودعاته ومؤسساتهم وجمعياتهم وبناء المساجد الخاصة بهم، والتوسع في التحريم والتشدد والتطرف، وهو ما وصفته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في شهادتها المسجلة أمام الكونجرس قائلة «دعونا نتذكر هنا أن أولئك الذين نقاتلهم اليوم نحن من قمنا بدعمهم يومًا ما قبل ٢٠ عامًا».

وعلى المنوال ذاته، وكما كانت المصالح الأمريكية هي الدافع وراء ذلك الحشد الوهابي والتشدد، يتم إعادة الكرة مرة أخرى بصيغة مختلفة وذلك بتأجيج الصراع بين الشيعة والسنة لجعل إيران هي العدو الأكبر للعالم الإسلامي لحساب دولة الاحتلال الصهيوني. فخرجت توصيات المؤتمر الثالث عشر من مؤتمر «هرتزيليا» الصهيوني - والذي يوصف بأنه العقل المدبر لدول الاحتلال - عام ٢٠١٣ بضرورة تكريس الصراع السني – الشيعي من خلال السعي إلى تشكيل محور سني من دول المنطقة أساسه دول الخليج ليكون حليفاً لـ«إسرائيل» والولايات المتحدة، مقابل «محور الشر» الذي تقوده إيران، والذي سيكون بحسب التقسيم الإسرائيلي، محوراً للشيعة. وبالفعل اتخذت الرياض وبقيادة ولي العهد محمد بن سلمان خطوات كبيرة في هذا الشأن، بداية من الحلف السني الذي قادته لغزو اليمن، والتقارب مع دولة الاحتلال الصهيوني والسير خطوات كبيرة في رحلة التطبيع معها من لقاءات رسمية علنية وسرية بين مسؤولين من الطرفين، وشراكات اقتصادية وسياسية ومشاريع إقليمية، وذلك في صمت تام من رموز الدين في المملكة أو باعتقال الأصوات المحتمل اعتراضها، في مقابل شيطنة إيران والهجوم عليها وتسخير المنابر ضدها وجعل الصراع السني الشيعي أخطر وأكبر من الصراع ضد الاحتلال الصهيوني.

اعتداء الـ«تي فور»:من يرسم المعادلة الأخيرة؟

بدت الساعات التي تلت الهجوم الكيميائي المزعوم على مدينة دوما، وكأنها الفصل المؤجّل و«المنتظر» من مسلسل الوعيد الأميركي ـ الأوروبي (وخاصة الفرنسي) المشترك، ضد الحكومة السورية، بتنفيذ ضربة عسكرية رداً على أي هجوم «مثبت».

التهديد الذي امتد لأشهر طويلة، وترافق بتصعيد غربي غير مسبوق ضد روسيا، بلغ ذروة جديدة مع انعقاد جلسة طارئة لمجلس الأمن على وقع دراسة البيت الأبيض لاحتمالات التحرك ضد دمشق. هذه الأجواء أتت عقب اعتداء إسرائيلي على قاعدة «T٤» الجوية في ريف حمص، عبر استهدافها بصواريخ من الأجواء اللبنانية، ما أوقع شهداء وإصابات في صفوف الجيش السوري . وبعدما احتل هذا الاعتداء صدارة التغطية الإعلامية بعد نفي أميركا وفرنسا لمسؤولية أيٍّ منهما عنه، عاد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ليلوّح بقرار سريع حول إمكانية «الرد على الهجوم البشع بالأسلحة الكيميائية». وقال خلال اجتماع مع حكومته ، إن التقييمات الاستخبارية جارية، وستتخذ إدارته «بعض القرارات الكبرى» بشأن سوريا خلال الـ٢٤ أو الـ٤٨ ساعة المقبلة. وعندما سئل عن عمل عسكري محتمل، قال: «لا شيء مستثنىً»، مبرراً ذلك بأن «هذا يتعلق بالإنسانية، ولا يمكن السماح بحدوثه... إذا كان الروس (مسؤولين عن الهجوم)، أو كانت سوريا، أو إيران، أو كانوا كلّهم معاً، فسنتحقق من ذلك». اللهجة العالية التي استخدمها ترامب ضد دمشق وموسكو وطهران، أتت في موازاة عقده اجتماعين مع كبار مساعدي الأمن القومي، إلى جانب اجتماع ـ كان مقرراً عقده سابقاً ـ مع القادة العسكريين الأميركيين حول العالم.

الكباش المتجدد حول هذه القضية حضر في مجلس الأمن، إذ حذّرت روسيا من «تداعيات خطرة» في حال تعرُّض سوريا لضربة عسكرية. ودعا مندوبها لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، الدول الغربية إلى «التخلي عن خطاب الحرب»، مؤكداً أنه ما من أدلة على وقوع هجوم كيميائي في دوما. ولفت إلى أنه «حتى إبان الحرب الباردة لم نرَ هذه اللهجة من سبّنا واتهامنا» من قبل

الدول الغربية، مضيفاً أن ما يجري في الملف السوري هو جزء من تصعيد تلك الدول ضد بلاده. وقال إن عسكريين مختصين روساً زاروا موقع الهجوم المفترض و«أخذوا عينات من التربة، ولم يجدوا أي إثبات على استخدام السارين أو أيٍّ من غازات الأعصاب».

المندوب الروسي أعلن دعم بلاده للمشروع الذي طرحته السويد، والذي يقضي بإنشاء لجنة تحقيق مهمتها الكشف عن ملابسات الهجوم المفترض. وجاء ذلك في وجه مقترح أميركي يتشابه في الطرح مع إضافة بنود تتعلق باتخاذ إجراءات بناء على نتائج التحقيق، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأكد نيبينزيا أن دمشق وبلاده تضمنان وصول فريق التحقيق إلى مدينة دوما، للتحقق من الدلائل، مذكراً بتحذيرات بلاده من احتمال تنفيذ المسلحين لاستفزازات مفتعلة مماثلة. أما المندوبة الأميركية نيكي هيلي، فقد استهلّت حديثها بهجوم حاد تجاه روسيا، محمّلة إياها مسؤولية ما جرى من «انتهاكات» خلال العام الماضي، لكونها «أخذت أرواح الضحايا كرهينة وأضعفت صدقية الأمم المتحدة». وطالبت بتأسيس «آلية مستقلة ومحايدة للتحقيق الهجمات الكيميائية»، مهددة بأن «روسيا لن يمكنها عرقلتنا. وهناك اجتماعات تجري وقرارات ستتخذ... والولايات المتحدة سترد».

وجاء التصعيد الأميركي ضمن إطار حشد دولي واسع، مع دعوة كل من ساحل العاج وفرنسا والكويت وهولندا وبيرو وبولندا والسويد والمملكة المتحدة، إلى جانب الولايات المتحدة، لعقد اجتماع طارئ في مجلس الأمن. وتضمن ذلك تصريحات أوروبية تدين موسكو وتحملها مسؤولية الهجوم المفترض. بدوره، قال الكرملين إن الرئيس فلاديمير بوتين حذّر خلال محادثة هاتفية مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، من «الاستفزازات والتكهنات». وأوضح المتحدث باسمه، ديميتري بيسكوف، في وقت سابق، أنه سيكون من غير المسؤول استخلاص أي استنتاجات قبل إجراء تحقيق. أما «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية» فقد أعلنت أنها فتحت تحقيقاً وتراقب الحادثة عن كثب، وأجرت تحليلاً أولياً لتقارير الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. وقالت إن «بعثة تقصي حقائق» تجمع حالياً مزيداً من المعلومات من جميع المصادر المتاحة لتحديد ما إذا كانت الأسلحة الكيميائية قد استخدمت.

ومن جانبه، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن الهجوم الكيميائي المفترض يهدف إلى القيام بحملة شاملة ضد الحكومة السورية و«يستهدف موسكو وإيران». وجاء ذلك بعدما حمّل وزير الدفاع الأميركي جايمس ماتيس، روسيا، مسؤولية الهجوم وذلك لـ«فشلها في القيام بواجباتها المتعلقة بالتأكد من أن سوريا تخلت عن قدراتها الكيميائية».

الأخبار

انتخابات عكار لن تكون كسابقاتها: تراجع كبير في شعبية 'المستقبل'

محمد ملص

رغم اكتمال المشهد الانتخابي في دائرة الشمال الأولى (عكار)، وإعلان كل فريق لأسماء مرشحيه وشكل التحالفات الكثير من الظروف والقناعات، في ظل تغير القانون الإنتخابي وتحوله الى قانون نسبي على مبدأ الصوت التفضيلي، وما

واللوائح، إلا أن الغموض لا يزال سيد الموقف في المحافظة التي خصص لها سبعة مقاعد نيابية (٣ سنّة، ٢ روم أرثوذكس، ١ مارونـي، ١ علوي).

تعيش محافظة عكار، شمال لبنان، حالة من الغليان الانتخابي، في ظل المعلومات عن معركة قاسية ينتظر أن تشهدها الساحة العكارية بين ٦ لوائح تمثل مختلف الشرائح العكارية.

من المعروف، أن تيار «المستقبل» تمكن من الاستئثار بقرار عكار النيابي لدورتين متتاليتين (٢٠٠٥ و ٢٠٠٩) والفوز بسبعة نواب عكاريين (في ظل النظام الأكثري)، إلا أنه لم ينجح في إحداث أي نقلة نوعية أو خدماتية للمحافظة الأكثر فقراً في لبنان.

اليوم وبعد مرور قرابة ١٥ عاماً على تواجد تيار «المستقبل» في عكار، تغيرت رافقه من نقمة وتغير في المزاج الشعبي العكاري، وهو ما تثبته الأرقام المتداولة من الانتخابات الماضية، والتي ستوضح وتكشف تراجعاً واضحاً وكبيراً للتيار الأزرق في المشهد الانتخابي العكاري.

في انتخابات ٢٠٠٩، اقترع نحو ١٢٠ ألف ناخب عكاري، من أصل نحو ٢٢٣ ألف ناخب مسجلين (أي ما نسبته ٥٤٪)، حينها نجح تيار «المستقبل» في الحصول على نحو ٦٠ ٪ من أصوات المقترعين (قرابة ٧٢ ألف صوت)، بينما حصلت لائحة (٨ آذار) على نحو ٣٠ ٪ من الأصوات (أي حوالي ٣٦ ألف صوت)، فيما تمكن رئيس اللائحة حينها النائب وجيه البعريني من تأمين ٣٦٪ من الأصوات (نحو ٤٣ ألف صوت).

ويبلغ عدد ناخبي دائرة عكار لانتخابات ٢٠١٨ نحو ٢٨٠ ألف ناخب مسجلين على لوائح الشطب. وفيما يتوقع أن تكون نسبة الاقتراع شبيهة لسابقاتها، أي ٥٤٪، فإن التوقعات تشير الى أن عدد المقترعين لن يتخطى الـ ١٥٠ ألف مقترع، ما يعني أن الحاصل الانتخابي سيبلغ ٢١ ألف صوت، والمرجح أن ينخفض إلى نحو ١٨ ألف صوت، بعد اجتزاء أصوات اللوائح التي لم تبلغ الحاصل.

كيف ستتوزع المقاعد على اللوائح في عكار؟

لا شك أن تراجع الحالة الشعبية لتيار «المستقبل»، يعود لعوامل كثيرة، أبرزها الأداء السياسي والخدماتي السيئ الذي مارسه نوابه في عكار، بالإضافة الى غياب المال الانتخابي، والتركيز على مساهمة المرشحين لدعم لوائحهم، فيما تشهد صفوف «المستقبل» انقسامات كبيرة بين كوادره، والذين فضل عدد منهم التزام منازلهم وعدم السير بالمعركة الإنتخابية.

أمام هذه المشهد المتضعضع لـ «المستقبل»، تشير المعطيات إلى أن تيار «الخرزة الزرقا» لن يستطيع الحصول على أكثر من ٥٠ الف صوتا للائحته (٥٠ ألف مقسومة على الحاصل المتوقع ١٨٠٠٠=٢,٧ اي الفوز بـ٣ مقاعد) وفي أحسن الأحوال، أي إذا ما استطاع «الأزرق» استعادة وهجه السابق، وتمكن من تأمين حجم أصوات يوازي انتخابات ٢٠٠٩، أي نحو ٧٢ الف صوت، سيتمكن حينها من الفوز بالمقعد الـ٤، وهو أمر صعب، ومستبعد في ظل الظروف الحالية.

في المقابل، لم تجتمع القوى المحسوبة على «٨ آذار» ضمن لائحة واحدة، لعدة أسباب، أبرزها: وليد البعريني الذي ترشح على لائحة «المستقبل»، في مواجهة والده النائب السابق وجيه البعريني، الذي يرأس لائحة «القرار لعكار» والتي تضم الى جانب البعريني (الحزب القومي السوري، وكريم الراسي ومخايل الضاهر)، فيما فضل «التيار الوطني الحر» التحالف مع «الجماعة الإسلامية» والنائب السابق محمد يحيى.

بحسب المعطيات، والإحصاءات الإنتخابية، يتوقع أن تحوز «لائحة القرار لعكار» على نحو ٣٥ ألف صوت، أي ما يمنحها مقعدين، على الأقل، واحد للسنّة، والثاني يتأرجح بين المقعد العلوي والمقعد الأرثوذكسي.

أما «لائحة عكار القوية» والتي تضم تحالف «التيار الوطني الحر» و«الجماعة الإسلامية»، فإنها لا تزال تعاني من صعوبات لوجستية ومعنوية، في ظل ما يعرف عن تحالف بين «النقيضين» في كل شيء. الا أن التقديرات تشير الى توافر مقدرات لهذه اللائحة، لتأمين حاصل يبلغ أكثر من ٢٠ ألف، وبالتالي الفوز بمقعد واحد.

أما اللوائح الثلاث الأخرى في عكار، فيستبعد أن تتمكن من تأمين حاصل انتخابي، يمكنها من المنافسة للفوز بأي من المقاعد الستة. وابرز تلك اللوائح «لائحة لبنان السيادة» المدعومة من الوزير أشرف ريفي، والتي تعرضت لضربة قاسية بعد انسحاب النائب خالد الضاهر لصالح تيار «المستقبل»، بالإضافة الى الوجوه الجديدة وغير المعروفة، وهو ما يمنع تحديد معالم قدراتها وحجمها.

في حين تتشكل نواة «لائحة قرار عكار»من كبار الضباط السابقين في الجيش اللبناني، أبرزهم «العميد المتقاعد باسم الخالد والعميد المتقاعد جورج نادر» والتي تراهن على رصيد كل منهما، بالإضافة الى اتكالها على تصويت أهالي العسكريين الحاليين والمتقاعدين، والذين يشكلون خزاناً كبيراً للجيش اللبناني.

فيما تمتاز انتخابات عكار، بتجربة فريدة من نوعها، تتمثل في «لائحة نساء عكار»، الا انها تبقى ضمن نطاق المغامرة، في ظل غياب الدعم المالي والاعلامي اللازم لهذه اللائحة.

في المطلق، لن تكون انتخابات عكار كسابقاتها، وهي ستحمل مفاجآت انتخابية وسياسية، خصوصاً لدى تيار «المستقبل»، وستكشف عن الحجم الحقيقي لكل فريق سياسي موجود على الساحة العكارية.